

PEACE TRACK
initiative



مبادرة
مسار السلام

آفاق السلام في الحديدة

2025

بسيم جناني

شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير لكل من ساهم في هذا البحث، وخصّنا بوقته وملاحظاته وخبراته، لا سيما في ظل تحديات ميدانية معقدة، كما أقدر عالياً الدعم الذي قدمته مبادرة مسار السلام، ومرافقتها المتواصلة لهذا الجهد. ولا أنسى أعضاء فريق المراجعة الذين أغنوا هذا العمل بملاحظاتهم الدقيقة، هذا التعاون المشترك كان حجر الزاوية في إخراج الورقة بصيغتها النهائية.

التعريف بالكاتب

بسيم جناني صحفي وناشط حقوقي من أبناء محافظة الحديدة، بدأ مسيرته الإعلامية والحقوقية عام 2008 بإطلاق أول موقع إخباري محلي في المحافظة تحت اسم "الحديدة نت"، الذي خصصه لتسليط الضوء على قضايا وهموم أبناء الحديدة، وعمل لاحقاً مراسلاً لعدد من الصحف اليمنية، وتولى في عام 2013 رئاسة المؤتمر الوطني للشباب في المحافظة. لا يزال الجناني يواصل عمله الصحفي والحقوقي حتى اليوم، حيث يشارك بفاعلية في المؤتمرات والمنتديات المحلية والدولية، ويمارس منذ عام 2022 نشاطه ضمن المجموعة الجنوبية المستقلة في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، مقدماً تقارير دورية توثق الانتهاكات في محافظة الحديدة، كما يحافظ على حضوره المستمر في الندوات الحقوقية والقنوات الإخبارية، مساهماً في نقل الصورة الواقعية للوضع الإنساني والحقوقي في اليمن، ولا سيما في محافظة الحديدة إلى المجتمع الدولي.

فريق المراجعة:

- د. نادية السقاف - باحثة ومتخصصة في الشؤون السياسية.
- د.ابوبكر احمد باذيب - باحث في المركز الأوروبي للرأي والدراسات الاستراتيجية.
- أ. ليندا العباهي - متخصصة في الشؤون السياسية والوساطة في النزاعات.

حقوق النشر

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة مبادرة مسار السلام وبسيم جناني © 2025
هذه الورقة نتاج عمل مشترك بين منظمة مبادرة مسار السلام والمؤلف ، تحتفظ مبادرة مسار السلام بحقوق النشر المؤسسية ويحتفظ المؤلف بالحقوق المعنوية لمملكته الفكرية.
يسمح بإعادة إنتاج هذه الورقة أو توزيعها بشكل محدود لأغراض البحث أو السياسات أو المناصرة، شريطة الإشارة المناسبة إلى المصدر وعدم تعديل النص ، يحتفظ المؤلف بالحق في أرشفة العمل أو الاستشهاد به أو تكييفه للاستخدام التعليمي غير التجاري، أو لعرضه في المؤتمرات، أو نشره في أعمال أكاديمية، بشرط الإشارة إلى المصدر الأصلي.
على أي طرف ثالث يرغب في إعادة استخدام العمل أو توزيعه أن يحافظ على النص دون تعديلات، وأن يشير إلى كل من مبادرة مسار السلام والمؤلف بالاسم ، وأي استخدام تجاري أو تعديل مسبقاً يتطلب الحصول على موافقة مبادرة مسار السلام.

تُعد محافظة الحديدة، الواقعة على الساحل الغربي لليمن، من أبرز المحافظات الاستراتيجية في البلاد، نظرًا لموقعها الجغرافي الحيوي ومينائها المطل على البحر الأحمر، تلعب الحديدة دورًا محوريًا في الاقتصاد اليمني، بفضل نشاطها التجاري والزراعي والسمكي، إلا أنها تأثرت بشكل بالغ بالأحداث السياسية والأمنية، خاصة بعد سيطرة جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة، بما في ذلك ميناء الحديدة، منذ عام 2014.¹

مع تصاعد النزاع في اليمن، تحولت الحديدة إلى بؤرة للصراع السياسي والعسكري، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية فيها، وتزايدت أهمية المحافظة بسبب مينائها، الذي يُعد شريان الحياة الرئيسي لوصول السلع الأساسية والمشتقات النفطية إلى ملايين السكان، وقد شهدت المحافظة موجات عنف متكررة، أبرزها معارك "الساحل الغربي" عام 2018 بين القوات الحكومية المدعومة من التحالف العربي، وجماعة الحوثي المدعومة من إيران³، انعكست هذه المعارك سلبًا على الحياة الاجتماعية، وأدت إلى تراجع الخدمات العامة، وتدهور الاستقرار المجتمعي، وتزايد حركة النزوح الداخلي والخارجي.

كما أن موقع الحديدة القريب من مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات الملاحية الدولية، جعلها نقطة انطلاق لهجمات الحوثيين على السفن التجارية، تحت شعار "دعم غزة"⁴، وقد أثارت هذه الهجمات قلقًا دوليًا متزايدًا بشأن أمن الملاحة في البحر الأحمر، الذي تمر عبره سنويًا نحو 21 ألف سفينة تجارية وناقلة نفط⁵، وقد ألقت التحولات السياسية، بدءًا من احتجاجات 2011 وصولًا إلى تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في 2022، بظلالها على فرص السلام في اليمن عمومًا، وفي الحديدة خصوصًا، مما أدى إلى تراجع فرص تحقيق استقرار نسبي يلبي تطلعات السكان المحليين.⁶

تهدف هذه الورقة إلى تحليل أبعاد الصراع في محافظة الحديدة، وتقديم قراءة واقعية للواقع المعاش، بما يسهم في صياغة مقاربة عملية لمعالجة الوضع⁷، والدعوة إلى دعم دولي فعال لتحقيق السلام والاستقرار في المحافظة، بما ينعكس إيجابًا على اليمن ككل. وتعتمد الورقة على منهج وصفي تحليلي نوعي، يركّز على فهم واقع السلام المحلي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي من جهة، والقوات الحكومية من جهة أخرى، وتحليل أوجه التباين والتقاطع في مسارات بناء السلام ضمن هذا السياق المعقد.

Final report of the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140 (2014)(S/2023/130) 1 [EN/AR] - Yemen | ReliefWeb

<https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2018-05-25-1.3274510> 2

UN Yemen Country Results Report 2024 | United Nations in Yemen 3

<https://bit.ly/4ldnIWQ> 4

<https://sanaacenter.org/reports> 5

Coalition Falls Back in Hudaydah, Fighting Shifts South – The Yemen Review, November 2021 - Sana'a Center For Strategic Studies 6

وتستند الورقة إلى خبرة ميدانية ، بالإضافة إلى أدوات جمع بيانات شملت مقابلات مباشرة وغير مباشرة مع 21 مشاركاً (38% منهم نساء) من الفاعلين المحليين، بينهم باحثون في الشأن السياسي والعسكري اليمني وممثلون عن السلطة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وقيادات عسكرية وصحفيين، لاستقصاء آرائهم حول تحديات وفرص السلام المحلي في ظل الانقسام السياسي والعسكري.

كما عُقدت ورشة عمل شارك فيها عدد من أصحاب المصلحة المحليين من الجهات الرسمية والمجتمعية والعسكرية، وأسهمت في بلورة مخرجات عملية تم تضمينها في هذه الورقة، باعتبارها تعكس توافقات محلية حول سبل تعزيز السلام، وقد تم اتخاذ تدابير أمنية مشددة لحماية المشاركين، خاصة أولئك الذين يواجهون تحديات أمنية أو صعوبات في التنقل، لضمان سلامتهم وسرية المعلومات ، إلى جانب البيانات الأولية، اعتمدت الورقة على تحليل وثائق ومصادر ثانوية، شملت تقارير وأبحاث سابقة، بالإضافة إلى مراجعة أخبار ومقالات منشورة في وسائل إعلام محلية ودولية، لتوفير خلفية تحليلية داعمة وربط النتائج بالسياق العام في الحديدة ، كما تم اتباع مقاربة تحليل مضمون نوعية لرصد الاتجاهات العامة في مواقف المشاركين، واستنتاج التحديات والفرص الممكنة لتعزيز السلام المحلي في بيئة تتسم بالانقسام السياسي والعسكري، وتم الحرص على تنوع مصادر المعلومات وإشراك مختلف الفاعلين المحليين، لضمان شمولية النتائج ومصداقيتها، بما يعزز من فاعلية التوصيات المقترحة وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع.

تشخيص الواقع السياسي للمحافظة

الخارطة السياسية لمحافظة الحديدة

تعيش محافظة الحديدة حالة من الانقسام السياسي والاقتصادي والأمني منذ استعادة المقاومة الشعبية المدعومة من التحالف العربي السيطرة على أجزاء من الساحل الجنوبي الغربي في عام 2017، وتتوزع السلطة فعلياً بين جهتين تمارسان الإدارة بشكل منفصل في مناطق نفوذهما، ولكل منهما واقع أمني مختلف وتحديات متباينة.

أولاً: مناطق سيطرة جماعة الحوثي

تدار هذه الموارد في مناطق سيطرة جماعة الحوثي بطريقة مركزية وذات طابع عسكري صارم، حيث تحتكر الجماعة تجارة المشتقات النفطية، وتفرض جبايات واسعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الإغاثة والسلع الأساسية ، وتوظف العائدات في تمويل العمليات العسكرية وتوسيع شبكات النفوذ، في الوقت ذاته تُمارس الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة قبضة أمنية مشددة، تشمل الرقابة المستمرة على السكان والأنشطة المدنية، واعتقالات تعسفية بحق من يُشتبه في معارضته أو انتقاده، إلى جانب التضييق على التجار والعاملين في القطاعات الحيوية، ما ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي ومعيشة السكان⁸.

” تهيمن جماعة الحوثي، المدعومة من إيران، على الجزء الأكبر من محافظة الحديدة، بما في ذلك معظم المناطق الداخلية والساحلية ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي، وتشمل هذه المناطق الموانئ الحيوية، ومراكز التصنيع، ومحطات توليد الكهرباء، ومرافق استيراد الوقود والسلع الأساسية مثل الحبوب والمواد الخام.

ثانيًا: مناطق سيطرة القوات المشتركة

في المقابل، تسيطر " القوات المشتركة " المدعومة من التحالف العربي على الجزء الجنوبي الغربي من المحافظة، وتحديدًا في مناطق مثل الخوخة وحيس، وقد نشأت هذه القوات في سياق مواجهة جماعة الحوثيين، وتطورت بعد عام 2017، بدعم مباشر من التحالف العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي لعبت دورًا محوريًا في تدريبها وتجهيزها وتزويدها بالأسلحة والمعدات الحديثة، إلى جانب الإشراف على العمليات العسكرية⁹.

التركيبة السياسية والعسكرية للقوات المشتركة

تتألف القوات المشتركة التي تتخذ من المخأ مقرًا رئيسيًا لها من ثلاث تشكيلات (ألوية قوات المقاومة الوطنية، وألوية المقاومة التهامية، وألوية العمالقة) رئيسية تختلف في خلفياتها السياسية والاجتماعية، لكنها تعمل تحت قيادة موحدة ووفق أهداف عسكرية مشتركة، وتشمل هذه التشكيلات:

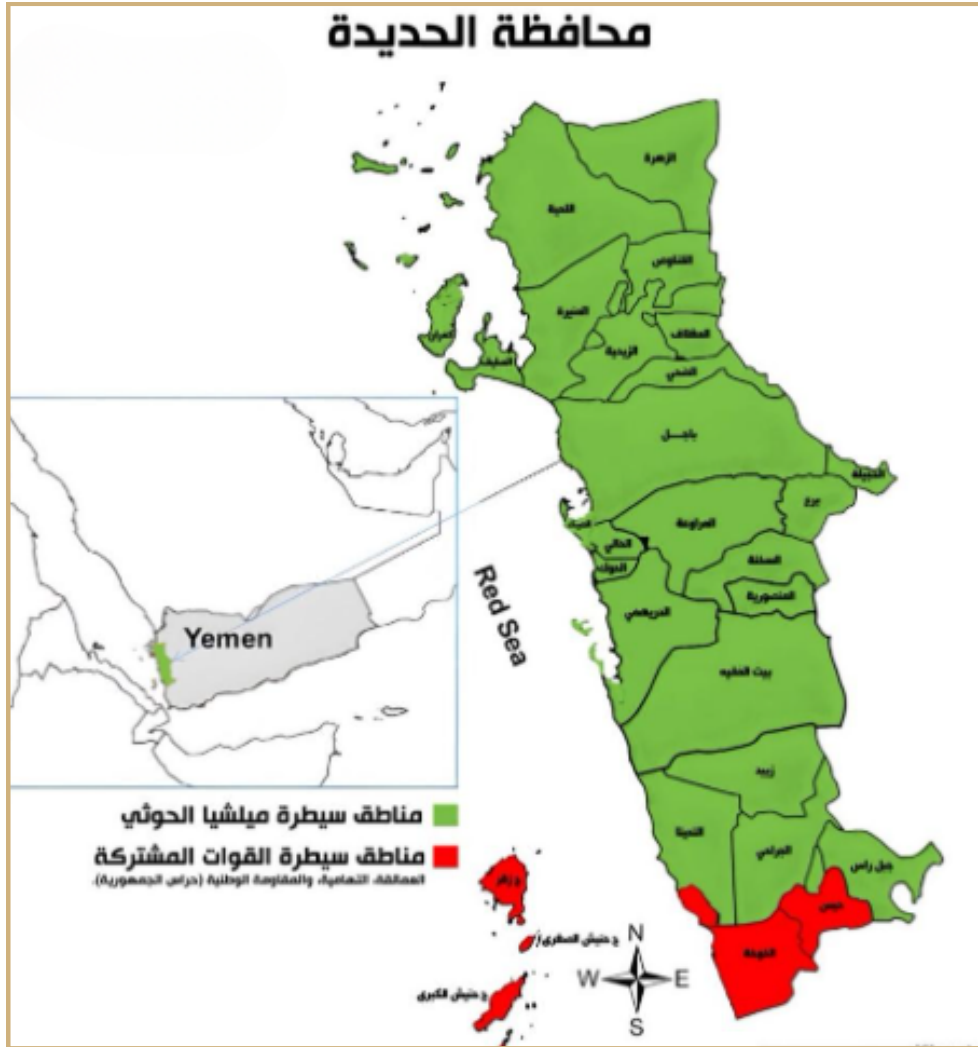
- تشكيل محسوب على الحرس الجمهوري (ألوية المقاومة الوطنية)، ويضم عدد كبير من قيادات وأفراد ينتمون لقوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.
- تشكيل يضم مقاتلين من أبناء المحافظة (ألوية المقاومة التهامية) وعدد كبير من قياداته وأفراده ينتمون لقبائل الزرانيق والحراك التهامي.
- تشكيل ذو طابع سلفي (ألوية العمالقة) وينتمي معظم أفراده للمحافظات الجنوبية ويرتبط بعض قياداته بالمجلس الانتقالي الجنوبي.

ورغم هذا التنوع، فقد أعلنت هذه القوات في عام 2019 عن دمجها تحت مسمى "القوات المشتركة" بقيادة العميد طارق صالح نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، حيث تتشارك هدفًا عسكريًا موحدًا يتمثل في مواجهة الحوثيين وتأمين الشريط الساحلي الحيوي المطل على البحر الأحمر ومضيق باب المندب¹⁰.

الاختلاف في الموارد والنفوذ

رغم الحضور العسكري والسياسي المتقدم للقوات المشتركة، إلا أن مناطق سيطرتها تفتقر إلى الموارد الطبيعية والبني التحتية المتوفرة في مناطق الحوثيين، ويقتصر نفوذها على أجزاء محدودة من مديريات مثل حيس والخوخة، وهي مناطق أقل كثافة سكانية وأضعف اقتصاديًا. تُمارس القوات المشتركة مهامًا أمنية بالتعاون مع قوات أمنية تابعة لوزارة الداخلية في الحكومة الشرعية، مثل "إدارة الأمن" و"الأمن المركزي"، وقد أسهم هذا التنسيق في تعزيز حضور هذه القوات وتأثيرها السياسي والاجتماعي في مناطق نفوذها.

خارطة توزيع القوى في المحافظة الحديدة



خريطة رقم (1): توضح توزيع مناطق السيطرة في محافظة الحديدة بين جماعة الحوثي (باللون الأخضر) والقوات المشتركة المدعومة من التحالف العربي (باللون الأحمر)، حتى منتصف عام 2025، تُظهر الخريطة تركز الحوثيين في المناطق الداخلية والساحلية ذات الكثافة السكانية، مقابل تركز القوات المشتركة في الشريط الساحلي الجنوبي الغربي.

أسباب الصراع في محافظة الحديدة

ينطلق الصراع في محافظة الحديدة من عوامل متعددة ومتشابكة، تتقاطع مع الأزمة اليمنية بشكل عام، وتتميز في الوقت ذاته بخصوصيات محلية ترتبط بطبيعة المحافظة وموقعها الجغرافي والسكاني، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى مستويات محلية، وإقليمية، ودولية، مع التركيز في هذا الجزء على الأسباب المحلية.

أولاً: الأسباب المحلية

1- التهميش السياسي والإقصاء من السلطة

يشعر سكان الحديدة منذ عقود بالتهميش السياسي، نتيجة احتكار السلطة من قبل نخب مركزية لا تنتمي إلى المحافظة، فرغم الثقل السكاني والجغرافي الكبير للحديدة، لم يُترجم ذلك إلى تمثيل عادل في مؤسسات الدولة، سواء على المستوى المدني أو العسكري، وقد ترافق هذا التهميش مع ممارسات سلطوية، شملت مصادرة أراضٍ زراعية وساحلية، واحتكار الموارد المالية والجمركية، ما عمّق من شعور الإقصاء والحرمان¹¹.

2- الصراع على النفوذ والثروة

تتنافس قوى متعددة على النفوذ المحلي والتحكم في الموارد، من بينها جماعات مسلحة، كيانات قبلية، أحزاب سياسية، ومصالح اقتصادية، هذا التنافس يُعقّد المشهد الداخلي، ويحول دون بناء سلطة محلية مستقرة أو توزيع عادل للثروات¹².

3- الحرمان التنموي وانهايار الخدمات

تعاني الحديدة من تدهور حاد في الخدمات الأساسية، حيث لا تغطي الكهرباء سوى 10-15% من السكان، وتفتقر معظم المناطق إلى شبكات مياه وصرف صحي فعالة، تتجاوز نسبة السكان تحت خط الفقر 80%، مع تفشي البطالة وسوء التغذية، وضعف في الرعاية الصحية والتعليم، ورغم أن المحافظة تضم ثلاثة من أهم الموانئ اليمنية (الحديدة، الصليف، رأس عيسى)، فإن عائداتها لا تُترجم إلى تنمية محلية ملموسة¹³.

4- التركيبة السكانية والاقتصادية

تُعد الحديدة ثاني أكبر محافظة من حيث عدد السكان (نحو 3 إلى 4 ملايين نسمة)، وتضم أكثر من 26 مديرية، تتنوع بين الحضر والريف، مع هيمنة واضحة للريف الذي يعتمد على الزراعة وصيد الأسماك، ومع ذلك، لم تحظ المحافظة بأولوية في السياسات التنموية، ما ساهم في تعميق الفجوة التنموية وشعور السكان بالغبن.

5- دور القبائل في المعادلة المحلية

رغم الطابع الريفي والأسري للقبائل التهامية مقارنة بقبائل شمال اليمن، فإنها تظل فاعلاً مهماً في النزاعات والتحالفات، من أبرز هذه القبائل: الزرانيق في بيت الفقيه، والقحري في باجل، وقد خاضت مواجهات تاريخية مع نظام الإمامة، وأخيراً مع جماعة الحوثيين (حصار قرية الكيدية عام 2015)، ورغم تراجع الدور القبلي في تهامة، إلا أن هذه القبائل لا تزال حاضرة في إدارة التوازنات المحلية¹⁴.

6- المشهد الحزبي والسياسي

كان حزب المؤتمر الشعبي العام هو الحزب الأوسع نفوذاً قبل الحرب وله حضور في الإدارة المحلية وشكّل مع حزب الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك حالة استثنائية في محافظة الحديدة مقارنةً ببقية المحافظات، وذلك نتيجة طبيعة العلاقة الخاصة التي ربطت بين قياداته المحلية وقيادات حزب المؤتمر الشعبي العام، هذه العلاقات الشخصية والاجتماعية ساهمت في خلق حالة من التفاهم والتقارب بين الأحزاب، وهو ما انعكس على توافقهما في كثير من القضايا المحلية، وتجنب التصعيد أو التنافس الحاد بينهما، وقد أسهم هذا التوافق في الحفاظ على قدر من الاستقرار النسبي بالمحافظة، وساهم في بناء شراكات مرنة قبل اندلاع الحرب.

الحراك التهامي: برز بعد احتجاجات 2011، ويطالب بحقوق أبناء تهامة، بما في ذلك التمثيل العادل والمشاركة في السلطة، ورغم التحديات، حافظ على حضور محلي ودولي، ويُعد تعبيراً عن الرفض الشعبي للتهميش. ورغم وجود أحزاب، قبائل، حراك، ومنظمات شبابية ومجتمعية، فإنها تظل الحلقة الأضعف في معادلة الصراع اليمني، نتيجة غياب التمثيل الحقيقي لأبناء الحديدة في مراكز القرار، ما يحدّ من قدرتها على الدفاع عن حقوقها أو فرض مطالبها.

ثانياً: الأسباب الإقليمية والدولية

تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى التأثير على اليمن لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، التي تشمل الأمن القومي، والطموحات الاقتصادية، والسيطرة على الممرات البحرية الدولية، ويُعد الموقع الجيوسياسي لمحافظة الحديدة، المطل على البحر الأحمر وقربه من مضيق باب المندب، أحد أبرز دوافع هذا التدخل، وقد أدى هذا التنافس الخارجي إلى تعقيد الصراع، وتغذيته ديناميكياً، بحيث أصبح من الصعب التوصل إلى تسوية دون توافق هذه الأطراف على حل شامل، وهو ما يزيد من معاناة السكان على المستويات الاقتصادية والإنسانية. لا تقتصر تعقيدات الصراع في الحديدة على التنافس بين القوى المحلية، بل تعكس أيضاً صراعاً غير مباشر بين أطراف إقليمية ودولية، فالسعودية والإمارات تقدمان الدعم للقوات المشتركة، بينما تحظى جماعة الحوثيين بدعم عسكري ولوجستي من إيران، في المقابل، كثّفت الولايات المتحدة من تحركاتها العسكرية ضد الحوثيين خاصة في مارس 2025، بعد تصاعد هجماتهم في البحر الأحمر في سياق مرتبط بموقفهم من الحرب في غزة، هذا التداخل بين الفاعلين الإقليميين والدوليين يجعل من الحديدة نقطة توتر تتجاوز حدودها المحلية، مما يزيد من تعقيد جهود إحلال السلام.

اتفاق ستوكهولم: من تجنب الحرب إلى تثبيت السيطرة الحوثية وتآكل حضور الدولة

لم يكن التركيز الإعلامي والسياسي على الوضع الإنساني في محافظة الحديدة عام 2018 حدثًا طارئًا أو معزولًا عن سياق الحرب اليمنية، بل جاء تتويجًا لتراكمات سياسية وعسكرية وإنسانية متشابكة، فمنذ اندلاع الحرب في مارس 2015، شكّلت الحديدة هدفًا استراتيجيًا لقوات الحكومة الشرعية المدعومة من التحالف العربي، نظرًا لأهميتها الحيوية كميناء رئيسي تمر عبره نحو 70% من الواردات الإنسانية والتجارية إلى اليمن.

بحلول منتصف عام 2018، وصلت القوات المشتركة إلى مشارف مدينة الحديدة ضمن عملية عسكرية أطلق عليها اسم "النصر الذهبي"، وبدأ أن السيطرة على المدينة باتت وشيكة، غير أن هذا التقدم أثار قلقًا متزايدًا لدى الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، التي اعتبرت أن معركة الحديدة قد تُفضي إلى كارثة إنسانية تهدد حياة ملايين اليمنيين، نظرًا لاعتماد البلاد شبه الكامل على ميناء الحديدة كممر للإمدادات.

في هذا السياق، تصاعد الزخم الإعلامي والسياسي الدولي بشكل غير مسبوق، حيث انخرطت وسائل إعلام كبرى وتقارير حقوقية أممية في تغطية دقيقة لاحتمالات الكارثة، مدعومة بتحذيرات منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأطباء بلا حدود، وبرنامج الغذاء العالمي، كما شكّلت هذه المخاوف محور تحرك دبلوماسي عاجل من عواصم دولية مثل لندن وواشنطن، ما أدى إلى ممارسة ضغوط مباشرة لوقف العملية العسكرية.

أسفر هذا الضغط الدولي عن تجميد معركة الحديدة، وفتح الباب أمام مفاوضات رعتها الأمم المتحدة، انتهت بتوقيع اتفاق ستوكهولم في ديسمبر 2018، وقد نص الاتفاق على وقف إطلاق النار، وإعادة انتشار القوات خارج المدينة والميناء، كحل وسط لتفادي الكارثة، وبهذا لم يكن التركيز الإعلامي والسياسي مجرد تغطية، بل أداة ضغط فعالة ساهمت في تغيير مسار المعركة، وفرض تسوية جزئية كرّست الحديدة كم منطقة تماس هشة، لكنها مجنّبة للمواجهة المباشرة.

وقد تضمن اتفاق ستوكهولم، الموقع في ديسمبر 2018، ثلاث اتفاقيات رئيسية: اتفاقية الحديدة وموانئها، واتفاقية بشأن الأسرى، وتفاهات بشأن تعز¹⁵.

اتفاق الحديدة (المدينة والموانئ):

نص الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار في مدينة الحديدة وموانئها الثلاثة: الحديدة، الصليف، ورأس عيسى، مع إعادة انتشار مشترك للقوات إلى مواقع متفق عليها خارج المدينة والموانئ، كما تضمن الاتفاق إزالة المظاهر المسلحة، وتشكيل لجنة تنسيق مشتركة بإشراف الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ إعادة الانتشار.

وشمل الاتفاق أيضًا دورًا أمنيًا في إدارة وتفتيش الموانئ، ودعم المؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر، إلى جانب التزام بتسهيل حركة المدنيين والبضائع والمساعدات الإنسانية، كما نص على توريد إيرادات الموانئ إلى فرع البنك المركزي في الحديدة، بهدف دفع رواتب الموظفين المدنيين، وكان من المفترض تنفيذ هذه البنود على مراحل خلال 21 يومًا من بدء سريان وقف إطلاق النار.

تفاهات تعز:

نصت التفاهات على تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين، بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني، وتحت إشراف الأمم المتحدة، بهدف معالجة الوضع الإنساني وفتح الممرات الإنسانية في مدينة تعز المحاصرة، وقد تركت آليات عمل اللجنة لتحديد لاحقًا، على أن تُرفع تقاريرها إلى الاجتماعات القادمة ضمن مسار التفاوض.

اتفاق تبادل الأسرى:

تم الاتفاق على تبادل جميع الأسرى والمعتقلين والمخفيين قسرًا من الطرفين، باعتباره ملفًا إنسانيًا لا يخضع للحسابات السياسية. وقد أوكلت مهمة الإشراف على التنفيذ إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بصفتها جهة محايدة، لتسهيل عمليات النقل والتبادل وفق آلية تنفيذ متفق عليها.

تحديات التنفيذ:

- رغم أهمية الاتفاق، إلا أن تنفيذه واجه عقبات كبيرة، أبرزها:
- غياب آلية تنفيذ ملزمة.
- تفسيرات متباينة لبنود الاتفاق من قبل الأطراف.
- استغلال جماعة الحوثي للهدنة لإعادة التموضع وتعزيز السيطرة.

وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA) أكثر من 30,000 خرق لوقف إطلاق النار منذ توقيع الاتفاق وحتى منتصف عام 2024، شملت قصفًا مدفعيًا، اشتباكات، وزرع ألغام، ما يعكس هشاشة الاتفاق واستمرار التوتر العسكري. وقد شكل اتفاق ستوكهولم انحرافًا في الاهتمام الدولي نحو التركيز على محافظة الحديدة، بعيدًا عن جوهر الأزمة اليمنية، ورغم أن هذا التدخل ساهم بحسب عَرابوه في تجنيب المدينة دمارًا واسعًا، إلا أنه أتاح لجماعة الحوثي إعادة ترتيب صفوفها وبسط سيطرتها على الخريطة العسكرية، مما جعل مسألة تحرير المحافظة أكثر تعقيدًا.

الحديدة بعد الاتفاق: مدينة تحت السلاح وفي قبضة القمع الحوثي

مثل اتفاق ستوكهولم نقطة تحول في مسار السلام المحلي، لكنه لم يُنه مظاهر العسكرية¹⁶، فقد تحولت مدينة الحديدة إلى مخزن ضخم للأسلحة والمقاتلين، ومنفذ لتهريب الأسلحة والتقنيات العسكرية الإيرانية للحوثيين¹⁷، بحسب تقارير دولية، واستمر الوضع الأمني الهش، مع تسجيل عشرات الآلاف من الخروقات¹⁸ خلال ست سنوات من الهدنة غير المستقرة.

ولم يكن وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة نهاية للعنف، بل بداية لمرحلة جديدة من القمع الممنهج الذي مارسه جماعة الحوثي بحق السكان، ففي ظل غياب المواجهات العسكرية، استغلت الجماعة الهدنة لترسيخ سيطرتها الأمنية والاستخباراتية، وفرضت واقعاً بوليسياً خانقاً، وصفه أحد النشطاء الحقوقيين بـ "الدولة الأمنية المغلقة"، حيث تُسحق الأصوات المخالفة ويُرهب المجتمع المحلي تحت ذريعة الحفاظ على الأمن.

أحد أكثر المشاهد صدمةً ودموية كان في سبتمبر 2021، حين أقدمت الجماعة على إعدام تسعة من أبناء الحديدة علناً¹⁹، بعد اتهامهم بالتورط في مقتل رئيس المجلس السياسي للحوثيين "صالح الصماد" الذي قُتل بطيران التحالف في مدينة الحديدة، في محاكمة اتسمت بانعدام تام لأدنى معايير العدالة، لم تكن تلك سوى مسرحية قضائية تُدار بقوة السلاح، حيث غابت الشفافية، وانعدم الحق في الدفاع، وساد منطق الانتقام.

وصف أحد الشخصيات المحلية هذه الواقعة بأنها "وصمة عار"، مؤكداً أن ما جرى كان "جريمة سياسية مكتملة الأركان، مغطاة برداء قضائي زائف"، وأن هذا الحدث "ترك جرحاً نازفاً في ذاكرة الحديدة"²⁰. تحت غطاء اتفاق دولي صُمم لحماية المدنيين، وجد الأبرياء في الحديدة أنفسهم تحت قبضة من حديد، حيث غابت الدولة، وساد الخوف، وتحول الصمت إلى لغة يومية للنجاة.

إعادة التموضع في الساحل الغربي (نوفمبر 2021):

في نوفمبر 2021، نفذت القوات المشتركة عملية إعادة تموضع مفاجئة في الساحل الغربي، جنوب الحديدة، انسحبت خلالها من مناطق استراتيجية دون قتال، وقد جاءت هذه الخطوة بأوامر مباشرة من قيادة التحالف العربي، وتحديداً من الجانب الإماراتي، بالتنسيق مع السعودية، تحت مبررات تتعلق بالامتثال لاتفاق ستوكهولم وإعادة تركيز الجهد العسكري في جبهات أخرى. بالتنسيق مع السعودية، تحت مبررات تتعلق بالامتثال لاتفاق ستوكهولم وإعادة تركيز الجهد العسكري في جبهات أخرى.

لكن توقيت الانسحاب، وغياب التنسيق مع المكونات المحلية، ونتائج الميدانية التي صبّت في صالح الحوثيين، جعلت من هذه الخطوة تنازلاً مجانياً عن الأرض، بحسب توصيفات عدد من المحللين العسكريين حيث وصف أحدهم العملية أنها "انسحاب تكتيكي في ظاهره، لكنه في جوهره أربك التوازنات الميدانية ومنح الحوثيين فرصة ذهبية لإعادة الانتشار وتعزيز مواقعهم دون كلفة قتالية تذكر".

16 ميناء الحديدة.. بوابة تهريب الأسلحة للحوثيين ومطالبات لوقف التدخلات

17 معهد أمريكي: ميناء الحديدة بوابة تهريب الأسلحة الإيرانية.. وسقوط الحوثيين أسرع من سقوط الأسد | وكالة خبر للأنباء

18 <https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050821>

الهدنة الإنسانية (إبريل - ديسمبر 2022):

مثّلت الهدنة الإنسانية المعلنة في إبريل 2022 مرحلة جديدة من السلام التجزيئي في اليمن، حيث تضمنت بنودًا تسمح بفتح ميناء الحديدة أمام عدد محدد من السفن شهريًا، بشرط وجود رقابة أممية فعالة لمنع تهريب الأسلحة، وخلال فترة الهدنة، دخل إلى ميناء الحديدة أكثر من 89 سفينة وقود، بالإضافة إلى عشرات السفن التجارية، وفقًا لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)²¹.

الهدنة: تهدئة ميدانية أم فرصة لإعادة التموضع؟

رغم أن الهدنة الإنسانية المعلنة في إبريل 2022 نجحت في تهدئة الجبهات ميدانيًا، إلا أن تطبيقها على الأرض، خصوصًا في محافظة الحديدة، أفضى إلى نتائج عكسية عززت من قوة جماعة الحوثي، فقد سمحت بنود الهدنة بزيادة عدد السفن الوافدة إلى موانئ الحديدة، بما في ذلك شحنات الوقود والسلع التجارية، دون وجود رقابة فعالة على الإيرادات الجمركية والضريبية، وبدلاً من توجيه هذه الموارد نحو دفع رواتب الموظفين أو تحسين الخدمات العامة، استخدمتها جماعة الحوثي في تمويل مجهودها الحربي، وتوسيع نفوذها الأمني والعسكري، لا سيما في المناطق الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية.

كما استغلت الجماعة توقف العمليات العسكرية لإعادة التموضع الميداني، وتركيز قواتها، وتعزيز قدراتها البحرية والاستخباراتية، ما ضاعف من تهديداتها لاحقًا للملاحة في البحر الأحمر، ومع غياب آليات رقابة صارمة، تراجعت الضغوط العسكرية والسياسية، ونجحت الجماعة في توظيف الهدنة كأداة لتعزيز السيطرة بدل الانخراط الجاد في مسار التسوية السياسية.

إلى جانب ذلك، مثّلت العائدات الجمركية والضريبية مصدرًا رئيسيًا لدعم خزانة الحرب لدى الحوثيين، فقد بلغت الإيرادات التي جمعتها الجماعة من ميناء الحديدة²² خلال عام 2022 فقط أكثر من 100 مليار ريال يمني (نحو 170 مليون دولار أمريكي)²³ ولم تُحوّل هذه العائدات إلى البنك المركزي، ولم تُستخدم لدفع رواتب الموظفين، بل وُجّهت لتمويل العمليات العسكرية وتعزيز البنية الأمنية الخاصة بالجماعة.

وبالتالي، مثّلت الهدنة من الناحية العملية نافذة دعم غير مباشر لجماعة الحوثي، منحها الوقت والموارد لإعادة ترتيب أوراقها، في مقابل تآكل موقع الحكومة الشرعية والمجتمع المحلي، خاصة في الحديدة، التي تحولت تدريجيًا إلى مركز نفوذ حوثي متنامٍ على المستويين الاقتصادي والأمني خلال فترة الهدنة.

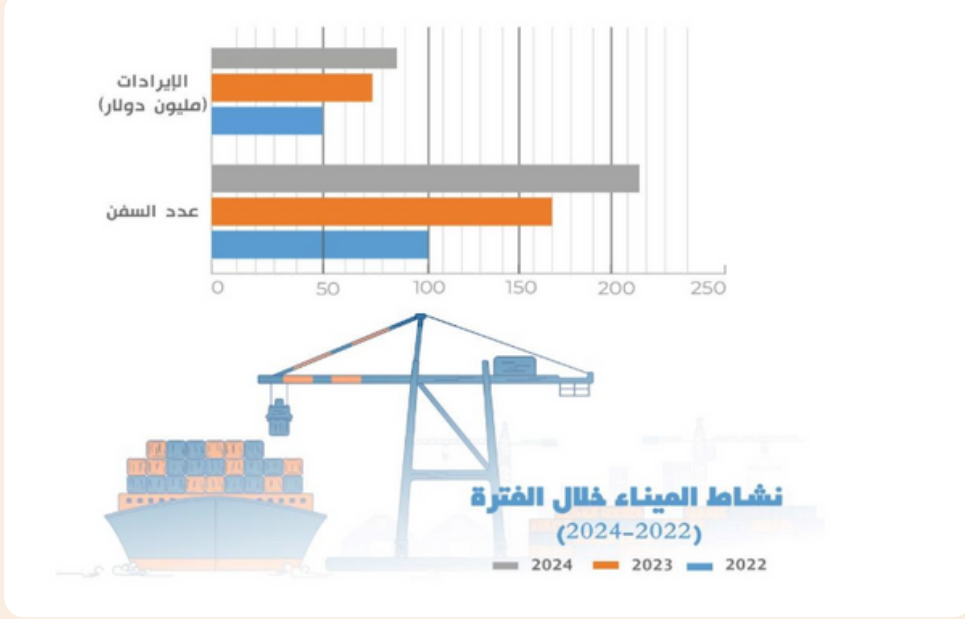
19 "إعدام ابناء تهامة" .. جريمة مكتملة الأركان تستوجب ملاحقة القتل - العاصمة أونلاين

20 إدانات واسعة لإعدام الحوثيين 9 من أبناء الحديدة علناً في صنعاء | صحيفة الخليج

21 تقييم الأضرار في موانئ الحديدة، الصليف و رأس عيسى و قدرتها الحالية | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

22 <https://perimjournal.com/1825>

23 <https://bit.ly/4IGVxzv>



الشكل رقم (1): الرسم البياني يوضح النمو السنوي في عدد السفن الوافدة وإيرادات ميناء الحديد بين 2022 و2024، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في النشاط التجاري واللوجستي.

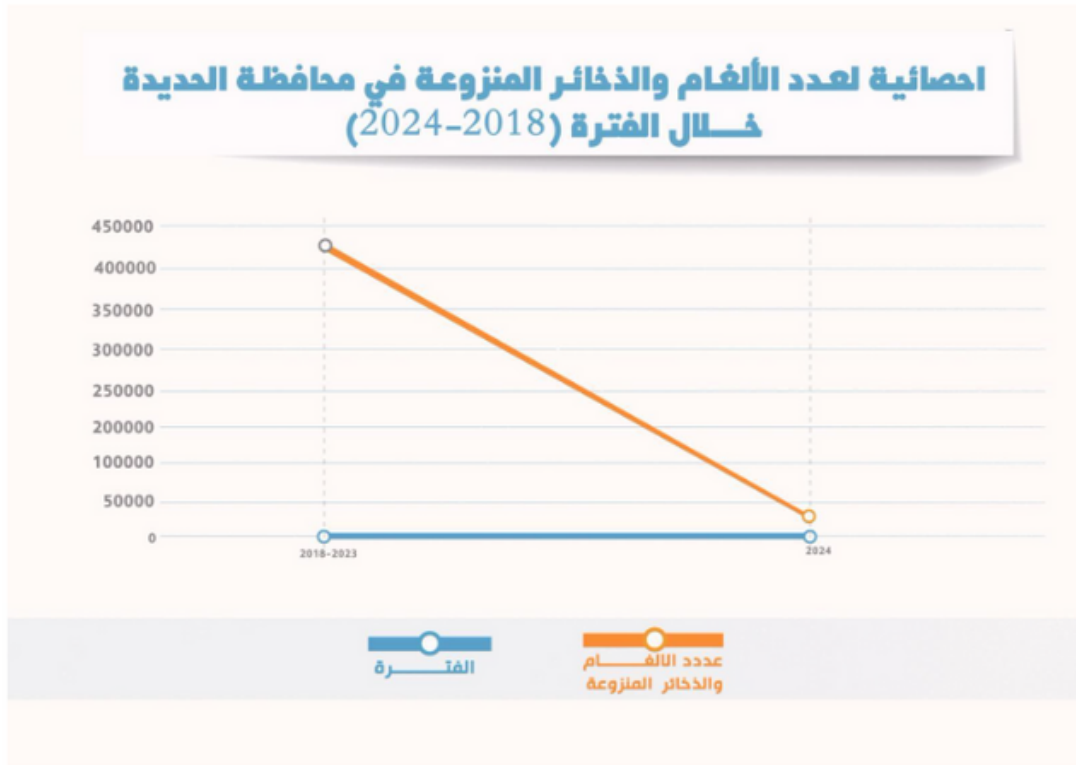
ما بعد وقف إطلاق النار

رغم أن اتفاق ستوكهولم نجح في إيقاف معركة الحديد ميدانياً، إلا أن ما تلا وقف إطلاق النار لم يكن بأي حال انتقالاً نحو سلام فعلي، بل تحول تدريجي إلى مرحلة تثبيت سلطة جماعة الحوثي، وتوسيع نفوذها في الفراغ الذي خلفه غياب الدولة وتراخي الضغط الدولي. سياسياً، لم يحدث الاتفاق اختراقاً في مسار التسوية، بل شكّل سابقة في ترسيخ واقع التقسيم العملي، وأعاد تعريف "التهديّة" بوصفها وسيلة لترسيخ واقع الأمر الواقع، أما اجتماعياً، فقد شعر السكان في الحديد بأنهم تركوا لمصيرهم، تحت سلطة مسلحة لا تخضع لأي محاسبة، ووسط صمت دولي بدعوى الحفاظ على "الاستقرار". وهكذا، تحول وقف إطلاق النار من تدبير إنساني مؤقت إلى ركيزة صلبة في معادلة السيطرة، تُستخدم لتجميد التغيير لا لصناعة السلام.

الألغام: سلاح صامت يهدد الحياة

عبر مراحل تمدد الحوثيين واستحواذهم على المساحة الجغرافية الشاسعة في محافظة الحديد وخاصة تلك المطلة على الشريط الساحلي، زرعت الجماعة آلاف الألغام الأرضية والبحرية، ما شكّل تحدياً كبيراً يؤثر على حياة المدنيين والبنية التحتية، وقد تسببت هذه الألغام في خسائر بشرية جسيمة، معظمها من النساء والأطفال، كما عطلت الزراعة، وهددت الأمن الغذائي، وتسببت في نزوح مئات العائلات، وفاقت الأزمة النفسية.

ورغم الجهود المستمرة لنزع الألغام، فإن التحديات تبقى كبيرة ، فقد أعلن مشروع "مسام" السعودي لنزع الألغام في تقريره السنوي لعام 2024 عن انتزاع 48,705 لغماً وذخيرة غير منفجرة من مختلف أرجاء اليمن، منها آلاف في الساحل الغربي ومحافظة الحديدة تحديداً، وبلغ إجمالي ما تم انتزاعه منذ انطلاق المشروع في 2018 أكثر من 476,432 لغماً وعبوة ناسفة، وفقاً لتقرير رسمي صادر عن المشروع²⁴.



الشكل رقم (2): عرض الرسم البياني عدد الألغام والذخائر التي تم نزعها في اليمن ضمن مشروع "مسام"، موضحةً حصيلة عام 2024 مقارنةً بإجمالي ما تم نزعها منذ انطلاق المشروع في 2018.

إلى جانب ذلك، يعمل البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام التابع للحكومة اليمنية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، على دعم فرق محلية بإمكانات تدريبية محدودة ومعدات بدائية بالإضافة جهود الفرق الهندسية التابعة للمقاومة الوطنية، كما تنفذ هيئة الأمم المتحدة لخدمة الأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS) مشاريع تمويل وتدريب وتوعية في الحديدة وتعز، رغم أن هذه الجهود تصطدم بمحدودية الوصول الأمني، خاصة في مناطق سيطرة الحوثيين²⁵. وبحسب مختصين ميدانيين قابلتهم، فإن هذه الجهود "غير كافية أمام اتساع حجم الكارثة"، مطالبين بتحريك دولي أكثر فاعلية، وتنسيق أكبر بين الجهات العاملة.

²⁴ "مسام" ينتزع 48,705 لغم وذخيرة غير منفجرة خلال 2024 في اليمن

²⁵ بيان مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة: اليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في الإجراءات | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المناطق المحررة: غياب الدولة وتآكل الثقة

في المناطق المحررة جنوب الحديدة، التي تديرها سلطة محلية تابعة للحكومة الشرعية، لا يزال حضور مؤسسات الدولة هشاً، والخدمات غائبة، في مقابلات مع مسؤولين محليين، أرجعوا فشل الإنعاش إلى:

- ضعف البنية التحتية بعد سنوات من الحرب.
- غياب الموارد المالية والإدارية، واعتماد السلطات على دعم محدود من منظمات دولية ومانيين.
- العبث الوظيفي، حيث أُسندت مناصب مهمة لأشخاص غير مؤهلين، بعضهم يقيم خارج البلاد.

في المقابل، عبّر السكان في تلك المناطق عن خيبة أمل عميقة تجاه أداء الحكومة الشرعية، معتبرين أن "الفرصة الوحيدة التي سنحت لتكون بديلاً عن الحوثيين لاتزال هشة. وفي ظل الجمود العسكري وتراجع الاهتمام بالمسار المحلي للسلام، تعيش الحديدة وضعاً مريباً ومعقداً، فمن جهة، تخضع أجزاء منها لقبضة حوثية قمعية تعزز مواردها باسم "مقاومة العدوان" وتحت غطاء شعارات سياسية، بينما تُترك المناطق المحررة دون خدمات أو إدارة فاعلة، الناس في الحديدة ليسوا وقوداً للحرب كما يُراد لهم، لكنهم يعيشون بين سندان الاستغلال الحوثي ومطرقة الغياب الحكومي، وما بينهما فراغ تتسرب منه الانتهاكات، الألغام، والتدخلات الخارجية التي تعمق معاناة المدنيين دون حلول تلوح في الأفق.

البحر الأحمر والأمن الدولي في سياق الحديدة

في ضوء التحول في أولويات التدخل الدولي في اليمن، وتزايد التركيز على محافظة الحديدة، جاء قرار مجلس الأمن رقم 2452 (2019) استناداً إلى اتفاق ستوكهولم الموقع في ديسمبر 2018 والذي نص على ترتيبات أمنية وإدارية خاصة بمدينة الحديدة وموانئها، وقد أنشأ القرار بعثة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ اتفاق الحديدة (UNMHA) ²⁶، وبالنظر إلى الأهمية الجيوسياسية لمحافظة الحديدة، يمكن اعتبار القرار بمثابة خطوة نحو "إشراف دولي محدود" على المدينة وموانئها، بهدف منع تفاقم الصراع، وضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية، وحماية المصالح الدولية المرتبطة بالملاحة والتجارة عبر البحر الأحمر ²⁷

وتُعد بعثة أونمها (UNMHA) ثاني مبادرة أممية تُعنى ببناء السلام المحلي في اليمن، وتعمل بالتنسيق مع وكالات أممية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، وآلية الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش (UNVIM)، إلى جانب منظمات دولية ومحلية غير حكومية.

26 اتفاق ستوكهولم | أونمها

27 يعتمد القرار 2452 (2019)، مجلس الأمن ينشئ بعثة سياسية خاصة لدعم وقف إطلاق النار بين الحكومة اليمنية ومليشيا الحوثي | تغطية الاجتماعات والبيانات الصحفية

تضطلع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA) بمهمة مراقبة وقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات وضمان حرية حركة المدنيين والبضائع عبر موانئ الحديدة الثلاثة: الحديدة، الصليف، ورأس عيسى، إلا أن دورها ظل محدودًا بالرصد دون تدخل فعال، ما يستدعي تعزيز فاعليتها وتوسيع صلاحياتها لتشمل الجوانب الإدارية والاقتصادية، بما يضمن تنفيذ الاتفاق بشكل متوازن. وقد أظهرت بعض الأحداث، مثل إعادة تموضع القوات الحكومية في نوفمبر 2021، وجود فجوة معلوماتية بين البعثة وأطراف النزاع، حيث أعلنت UNMHA أنها لم تكن على علم مسبق بهذه الخطوة، ما يعكس محدودية نفوذها الميداني²⁸.

الهجمات البحرية الحوثية: من التصعيد إلى التراجع

بدأت الهجمات البحرية التي نفذتها جماعة الحوثي منذ العام 2016، بعد سيطرتها على محافظة الحديدة، كجزء من تحول في أساليبها القتالية تجاه التحالف بقيادة السعودية والإمارات، واستهدفت في البداية سفنًا عسكرية ولوجستية²⁹، مثل: السفينة الإماراتية "سويفت" في أكتوبر 2016³⁰، و الفرقاطة السعودية "المدينة" في يناير 2017³¹.

لكن مع تقدم القوات المشتركة في العام 2018 على طول الشريط الساحلي للبحر الأحمر الممتد انطلاقًا من الخوخة، التحيتا، والدريهمي، حتى بلغت مشارف مطار الحديدة، تراجعت هجمات الحوثيين البحرية بشكل ملحوظ، ويُعزى هذا التراجع إلى فقدان الحوثيين السيطرة على مساحة جغرافية شاسعة مطلّة على البحر الأحمر كانت تُستخدم كنقاط انطلاق، وتدمير ورش تصنيع الزوارق المفخخة والطائرات المسيّرة، كما ساهمت الرقابة الجوية والبحرية المكثفة التي فرضتها القوات المشتركة وقوات خفر السواحل، إلى جانب تضيق الخناق البري، في الحد من قدرة الحوثيين على تنفيذ المناورات البحرية، وبحسب ما أكده محللون عسكريون وقيادات ميدانية تمت مقابلتهم ضمن هذه الدراسة، فإن هذا التراجع لم يكن نتيجة تغيير استراتيجي من قبل الحوثيين، بل كان ظرفيًا فرضه التقدم العسكري في تلك المرحلة، غير أن هذا الوضع تغيّر لاحقًا بعد انسحاب القوات المشتركة في عام 2021، مما أتاح للجماعة فرصة لإعادة التموضع من جديد.

عودة التصعيد: الحديدة في قلب الصراع

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، صعدت جماعة الحوثي من هجماتها على السفن التجارية في البحر الأحمر³²، تحت شعار "نصرة الشعب الفلسطيني"، ما دفع الولايات المتحدة وعدة دول إلى تشكيل تحالف بحري تحت مسمى "حارس الازدهار" لحماية الملاحة الدولية وردع التهديدات المتصاعدة³³.

28 تقييم الأضرار في موانئ الحديدة، الصليف و رأس عيسى و قدرتها الحالية | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

29 فيديو استهداف السفينة الإماراتية "سويفت" عام 2016 من قبل الحوثيين متداول بأنه لاستهدافهم سفينة أمريكية في البحر الأحمر – تحقق

30 مجلس الأمن الدولي يدين الهجوم الحوثي على السفينة الإماراتية

31 هجوم للحوثيين على فرقاطة سعودية بالبحر الأحمر - BBC NEWS عربي

32 هجمات الحوثيين على السفن: الأنماط والتوقعات لعام 2025 | The Washington Institute

33 هجمات البحر الأحمر: التداعيات المحلية والإقليمية والدولية | Carnegie Endowment for International Peace

وفي سياق متصل، نفذت إسرائيل ضربات جوية مباشرة ضد مواقع تابعة للحوثيين، ردًا على هجمات صاروخية استهدفت أراضيها انطلاقًا من اليمن، بما في ذلك قصف باتجاه مدينة إيلات، وقد أسفر هذا القصف عن تدمير بنية تحتية مدنية واسعة النطاق، شملت موانئ الحديد والصلب ورأس عيسى، بالإضافة إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية في رأس كتيب ومنطقة الحالي، كما طالت الضربات خزانات النفط في مدينة الحديد ورأس عيسى، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، وتهديد الأمن الاقتصادي والمعيشي لمئات الآلاف من السكان في المحافظة.

في مقابلات ميدانية أجريتها مع مواطنين ونشطاء من الحديد، تباينت الآراء حول هذه التطورات، عبر البعض عن خوف حقيقي من دخول المحافظة في دوامة قصف دولي مفتوح، يعرض المدنيين والبنية التحتية للخطر، في المقابل، رأى آخرون أن ما يحدث هو "نتيجة طبيعية لسيطرة الحوثيين على المنافذ البحرية واستخدام موارد الحديد في تغذية مجهودهم الحربي"، معتبرين أن المدينة باتت تُستغل كمنصة لتمويل وتسويق الصراع، بدلاً من حماية سكانها، وقد وصف أحد المشاركين هذا النهج بأنه "استغلال سياسي للغضب الشعبي من قضية عادلة - فلسطين - لأغراض عسكرية لا تخدم اليمنيين".

التوازن العسكري الهش: استراتيجية دولية لإطالة أمد الصراع

ساهم اتفاق ستوكهولم، الذي أوقف معركة الحديد في ديسمبر 2018، في تغيير مسار الصراع العسكري في اليمن، ليس فقط من منظور إنساني كما تم تقديمه، بل أيضاً كجزء من استراتيجية دولية للحفاظ على توازن عسكري هش يخدم مصالح القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا.

ففي حين حال الاتفاق دون انهيار عسكري وشيك لجماعة الحوثي، فقد منحها فعلياً فرصة لإعادة التمركز وتعزيز سيطرتها على أجزاء من الساحل الغربي، خاصة في المناطق المحاذية لميناء الحديد وممرات البحر الأحمر، وقد مكّنها ذلك لاحقاً من شن هجمات بحرية ضد الملاحة الدولية انطلاقاً من مواقع لم تُنتزع منها بسبب وقف التقدم العسكري.

ورغم أن الاتفاق رُوّج له كخطوة إنسانية، إلا أن الدور البريطاني والأمريكي في الدفع نحو وقف المعركة كان مدفوعاً أيضاً برغبة في منع الحسم العسكري، بما يُبقي السعودية والإمارات في حاجة مستمرة للدعم الأمني والسياسي والعسكري الغربي، هذا التوازن غير الحاسم يضمن استمرار النفوذ الغربي في الخليج، ويبرر استمرار صفقات الأسلحة الضخمة:

- باعت الولايات المتحدة للسعودية أسلحة بأكثر من 64 مليار دولار بين 2015 و2021³⁴
- باعت بريطانيا ما يفوق 23 مليار جنيه إسترليني من الأسلحة، ما يعكس مصالح اقتصادية مباشرة في استمرار الصراع³⁵.

34 من صفقات الأسلحة إلى المقاربة الشاملة: إعادة ضبط الانخراط الأمني الأمريكي مع الدول العربية | Carnegie Endowment for International Peace

35 إدارة بايدن تجدد بصورة مؤقتة صفقات أسلحة للسعودية والإمارات - BBC NEWS عربي

سياسة الاحتواء الغربية: فعالية محدودة وتداعيات متزايدة

تُظهر التجربة اليمنية أن سياسة الاحتواء التي تتبعها الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه الحوثيين غير فعالة وغير مستدامة، للأسباب التالية:

- الاتفاقات والهدن غير المشروطة سمحت للحوثيين بإعادة التمرکز وتعزيز قدراتهم، خاصة البحرية، دون نزع أسلحتهم أو إلزامهم بمسار سياسي واضح.
- تمكين السيطرة العسكرية لا التفاوض السياسي فبدلاً من دفع الجماعة نحو تسوية سياسية، منحتها هذه السياسات فرصة لترسيخ نفوذها الأمني والإداري، لا الدخول في عملية سلام حقيقية.
- غياب إجراءات حاسمة سمح للحوثيين بتصعيد هجماتهم، كما ظهر في عملياتهم ضد الملاحة الدولية في البحر الأحمر خلال 2023-2025.

الشركاء الدوليون والإقليميون في الحديدة

تتعدد الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة في محافظة الحديدة، وتتنوع أدوارها بين المسارات السياسية، الإنسانية، والتنمية. ويمكن تصنيف أبرز هذه الجهات على النحو التالي:

1- منظمة الأمم المتحدة

تتصدر الأمم المتحدة قائمة الشركاء الدوليين في جهود استعادة السلام في اليمن، ويقود هذا الدور مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، الذي رعى اتفاق ستوكهولم في ديسمبر 2018، والذي مثل أول اختراق سياسي في مسار السلام، لا سيما في الحديدة.

يأتي في المرتبة الثانية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA)، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2452، وتضطلع بمهمة مراقبة وقف إطلاق النار، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وضمان حرية الحركة في الموانئ والممرات الحيوية. أما في الجانب المدني والتنموي، فيبرز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي ينفذ مشاريع في مجالات إزالة الألغام، إعادة الإعمار، وتعزيز سيادة القانون. ومن أبرز تدخلاته في الحديدة:

- دعم مركز نزع الألغام اليمني (YEMAC) في تطهير الطرق والمناطق السكنية³⁶.
- تنفيذ مشاريع بنية تحتية ضمن برنامج تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية، مثل سفلتة الطريق الرابط بين مركز مديرية المنيرة والطريق المؤدي إلى مدينة الحديدة.
- دعم إعادة تأهيل ميناء الحديدة ومرافقه الحيوية، بالتعاون مع مؤسسة موانئ البحر الأحمر.

وتعتمد هذه المشاريع على تمويل من دول مانحة مثل الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، هولندا، المملكة المتحدة، وكندا.

2- المملكة العربية السعودية

تلعب السعودية دورًا محوريًا في المسار السياسي اليمني، بدءًا من المبادرة الخليجية (2011)³⁷، وصولًا إلى دعم الحكومة الشرعية. وتنفذ السعودية تدخلاتها عبر ذراعين رئيسيين:

• البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن (SDRPY)³⁸

ينشط البرنامج في ثماني قطاعات رئيسية تشمل: التعليم، الصحة، المياه، الطاقة، النقل، الزراعة، بناء قدرات المؤسسات، والتنمية الاقتصادية. ورغم حضوره الواسع في محافظات مثل عدن، مأرب، حضرموت، وسقطرى، إلا أن نشاطه في الحديدة لا يزال محدودًا، ويقتصر على مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية.

• مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (KSRelief)³⁹

يُعد المركز أحد أبرز الفاعلين في المجال الإنساني في الحديدة، حيث قدم: مساعدات غذائية وطبية للنازحين والفئات الأشد فقرًا، دعمًا لبرامج أممية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي (WFP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، تمويل مشاريع لنزع الألغام، وتوفير المياه، وتنفيذ تدخلات طارئة خلال فترات التصعيد، ورغم التحديات الأمنية واللوجستية، يُعد المركز ركيزة أساسية في الاستجابة الإنسانية في المناطق المحررة من الحديدة.

3- الإمارات العربية المتحدة

لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دورًا بارزًا في المسارين العسكري والإنساني في اليمن، خاصة خلال سنوات التصعيد في جبهة الساحل الغربي، فقد كانت شريكًا رئيسيًا في العمليات العسكرية للقوات المشتركة التي تقدمت باتجاه مدينة الحديدة عام 2018، وأسهمت في دعم وتشكيل قوات المقاومة الوطنية، ألوية العمالقة، والمقاومة التهامية، التي لعبت دورًا محوريًا في تحرير أجزاء واسعة من مديريات المحافظة⁴⁰.

بالتوازي مع الدور العسكري، قدمت الإمارات مساعدات إنسانية وتنموية في المناطق المحررة من محافظة الحديدة، وركّزت على التدخل السريع في قطاعات الغذاء، الصحة، المياه، والإيواء، ونفّذت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي مشاريع لإعادة تأهيل المستشفيات، توزيع السلال الغذائية، حفر آبار مياه، وتمويل مشاريع طارئة لإيواء النازحين، خاصة في مناطق مثل الخوخة والتحيتا⁴¹.

ورغم تراجع الوجود العسكري المباشر للإمارات منذ 2019، إلا أن تأثيرها لا يزال حاضرًا في البنية الأمنية والإنسانية للمناطق الساحلية، من خلال شبكات دعم محلية وأدوات تنفيذية ميدانية، أبرزها الخلية الإنسانية التابعة لقوات المقاومة الوطنية بقيادة العميد طارق صالح⁴².

38 البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن | البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن

39 مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

40 تورط الإمارات في النزاع اليمني: تحليل متعمق - TOTAL MILITARY INSIGHT

41 الدروس المستفادة من حرب الإمارات في اليمن | معهد واشنطن

42 How the UAE Wields Power in Yemen | Council on Foreign Relation

4-دول المجموعة الرباعية

تأسست اللجنة الرباعية الدولية بشأن اليمن في يونيو 2016، وتضم: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، السعودية، والإمارات. وقد شكّلت كآلية دبلوماسية لتنسيق الجهود السياسية والاقتصادية والإنسانية، ودعم عملية السلام في اليمن.

في بيانها الصادر من وارسو في فبراير 2019، شددت الرباعية على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة، بما يشمل إعادة انتشار القوات من المدينة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، ودعت الأطراف إلى التعاون مع لجنة تنسيق إعادة الانتشار (RCC) وبعثة UNMHA.

وتملك الرباعية نفوذًا سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا على الأطراف الرئيسية في النزاع، ما يمنحها القدرة على تنسيق الضغوط والضمانات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات، فبينما تؤثر السعودية والإمارات على الحكومة اليمنية، تحتفظ الولايات المتحدة وبريطانيا بعلاقات دبلوماسية وأمنية تسمح لهما بالتأثير على المواقف الدولية تجاه الحوثيين، سواء عبر مجلس الأمن أو القنوات الخلفية.

كما يمكن للرباعية، عبر أدواتها الدبلوماسية، التأثير غير المباشر على الحوثيين من خلال الأطراف الإقليمية المرتبطة بهم، لا سيما إيران وسلطنة عمان، وتوظيف علاقاتها مع مسقط وطهران للضغط من أجل خفض التصعيد وتنفيذ اتفاقات الحديدة.

5-الجمهورية الإسلامية الإيرانية

رغم عدم مشاركتها المباشرة في الأطر الدبلوماسية الرسمية، تُعد إيران شريكًا رئيسيًا في دعم جماعة الحوثي منذ انقلاب 2014، وقدمت دعمًا متعدد الأبعاد شمل التوجيه السياسي والإعلامي، التدريب العسكري، وتزويد الجماعة بمنظومات طائرات مسيرة، وصواريخ باليستية، وتقنيات متطورة للحرب البحرية، هذا الدعم الاستراتيجي مكّن الحوثيين من تعزيز قوتهم العسكرية، وترسيخ قبضتهم على مؤسسات الدولة، وقمع المعارضين، وتجنيد الأطفال، وتكريس مشروع أيديولوجي مستوحى من النموذج الإيراني.

في المقابل، تستفيد إيران من الملف اليمني كورقة ضغط إقليمية في مواجهتها مع الخليج والولايات المتحدة، حيث توظّف الحوثيين كذراع عسكري في جنوب الجزيرة العربية، مع الحفاظ على مسافة دبلوماسية من خلال وسطاء مثل سلطنة عُمان، ما يتيح لها هامش مناورة مرن.

وفي حال تغيّرت أولويات طهران أو اقتضت مصالحها خفض التوتر الإقليمي، فإنها تمتلك أدوات ضغط فعلية على الجماعة يمكن استخدامها لدفعها نحو مسار تسوية شامل.

6-الاتحاد الأوروبي

يُعد الاتحاد الأوروبي من أبرز الداعمين الدوليين للحل السياسي في اليمن، ويضطلع بدور دبلوماسي محايد، ويموّل البرامج الإنسانية والتنموية عبر أدواته مثل المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية (ECHO)، وقد ساهم الاتحاد في دعم جهود الأمم المتحدة، خاصة في تنفيذ اتفاق الحديدة، وتمويل بعثة UNMHA، ودعم منظمات محلية تعزز السلام المجتمعي في الحديدة.

وفي المستقبل، يمكن للاتحاد أن يلعب دورًا أكثر فاعلية من خلال دعم الوساطات المحلية، وتوسيع برامجه التنموية، وربط المساعدات بالتقدم السياسي، إلى جانب الضغط على الأطراف الإقليمية المؤثرة مثل إيران.

7-الصين وروسيا:

تلعب الصين وروسيا دورًا غير مباشر في الملف اليمني، يتركز في مواقفهما داخل مجلس الأمن، حيث تدعمان الحلول السياسية عبر الأمم المتحدة، وتبنيان مواقف متوازنة تجاه أطراف النزاع، ورغم غياب دور ميداني لهما، إلا أن مصالحهما الاستراتيجية في استقرار البحر الأحمر لحماية خطوط التجارة والطاقة، تجعلهما معنيتين باستمرار التهدئة، وقد يسمح حيادهما النسبي بلعب دور داعم في الحوار السياسي أو إعادة الإعمار مستقبلاً، إذا تحقق اتفاق شامل.

وعلى الرغم من تنوع الشركاء الدوليين والإقليميين، إلا أن أدوارهم لا تزال دون المستوى المطلوب لإحداث نقلة نوعية في السلام المحلي بمحافظة الحديدة.

الحلول والمضي قدماً نحو السلام في الحديدة

يظل تعافي السلام المحلي في الحديدة مشكلة طويلة الأمد، ولا يقف ذلك عند حدود ظروف الحديدة الداخلية نفسها، من دوافع للعنف، وديناميات مثيرة له، بل يمتد ليشمل اليمن طولا وعرضا. لذلك يمكن أن تقوم التصورات الأولية لهذا السلام على المنجزات الخاصة به في الحديدة، ثم البناء عليها، وصولاً إلى حالة التعافي المحلي المنشود، كذلك من المهم الفهم أن تدابير الأمن التي تتخذ لأجل السلام المحلي، يجب ألا تفتقر أعمال العنف المشروعة نهجاً وحيداً فحسب، في الحيز الجغرافي الذي يسيطر عليه طرفا النزاع، بل فهم هذه التدابير كذلك في السياق الأوسع لمفهوم الأمن، والذي يضع التنمية نهجاً جديداً وأصيلاً لتحقيق السلام والاستقرار، ذلك أنه يتطلب تحقيق السلام المحلي تبني مقاربة تنموية شاملة، إذا يشكّل الأمن والتنمية ركيزتين متلازمتين، لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، إذ لا سلام مستدام دون بيئة اقتصادية مستقرة، ولا تنمية دون استقرار أمني يضمن العدالة والفرص المتكافئة.

نعني بهذا، خلق فرص عديدة ومتنوعة أمام القوى العاملة التي تعطلت خلال الحرب، وتهيئة بيئة اقتصادية على كافة المستويات، الميدانية والقانونية والتنظيمية، على أن تشمل الفرص المشروعات الإنتاجية والحرفية الصغيرة، والمناشط الاقتصادية الساحلية والبحرية التي يمكن أن تقام على شواطئ الحديدة وجُزرها وبحرها، لا سيما أن الحديدة محافظة طويلة الساحل، ويتركز نشاط سكانها الأصليين على الصيد السمكي والزراعة، وتكثر في سواحلها مقومات سياحية عدة، ولا بد أن تكون المرأة حاضرة ومنافسة إلى جانب الرجال أو الشباب في معظم هذه المناشط، وسيكون من شأن هذا التوجه خلق نشاط اقتصادي، سياحي وزراعي وتجاري وصناعي، متنوع ومتعدد، يأخذ فوق كاهله تطلعات معظم سكان الحديدة والبلاد، ويدفع الجميع بعيداً عن شبح الحرب، ويعزز فرص المنافسة، والعدالة في الحياة الحرة والكرامة، وهذا لأن موانئ الحديدة (الحديدة، الصليف، راس عيسى) تلعب دوراً محورياً في استيعاب البضائع والسلع والمشتقات النفطية وسلاسل الواردات وتدفقها إلى اليمن، حيث ارتفع نشاط الميناء خلال العام الماضي، بنسبة 85% وهو ما يعني زيادة في إيرادات الميناء بنسبة 100%، إلا أن سكان محافظة الحديدة يعانون بشكل مستمر من تردي الأوضاع المعيشية وغياب الخدمات وندرة فرص العمل، وسبل العيش.

في ظل ما سبق، تُعد الحديدة من أكثر المحافظات تضرراً، حيث تتجلى الأزمة المعيشية في ارتفاع معدلات الفقر، وتدهور الخدمات، وتفاقم أوضاع الفئات الهشة، خاصة مع استمرار توقف الرواتب وغياب فرص العمل، وعلى الرغم من زيادة وتيرة نشاط الميناء، إلا أنها بحاجة إلى مقاربة جديدة لإدارة موانئ وموارد محافظة الحديدة وتحيينها على النحو الذي يحقق التنمية المستدامة للمحافظة، ويساعد السكان، على مواجهة أعباء العيش وغياب الخدمات.

ويتطلب إصلاح الأوضاع المعيشية للمواطنين، ومعالجة الاختلالات في مؤسسات وموارد محافظة الحديدة، إعادة النظر في الإدارة الحالية لميناء الحديدة، على أن تكون إدارة مدنية تُتفق عليها من أبناء المحافظة وممثلي الأطراف المعنية، ويُفترض تسخير جزء من موارد وإيرادات الميناء لمواجهة الأوضاع المعيشية المتدهورة، وصرف رواتب الموظفين في المحافظة، والإنفاق على الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الكهرباء.

كما يتطلب الأمر وضع خطة متكاملة لإعادة تأهيل وتنشيط موانئ الحديدة، تشمل تحسين البنية التحتية، وإعادة إعمار ما تم تدميره خلال التصعيد العسكري الأخير، بما في ذلك أرصفة ومرافق الموانئ الثلاثة: الحديدة، الصليف، ورأس عيسى، إضافة إلى منشآت وخزانات النفط في كل من مدينة الحديدة ورأس عيسى، ومحطات توليد الكهرباء في منطقتي رأس كثيب والحالي، التي تعرضت لأضرار جسيمة نتيجة الغارات الجوية الإسرائيلية والأميركية.

وإلى جانب إعادة الإعمار، من الضروري توسيع القدرة الاستيعابية للأرصفة، بما يسمح باستقبال عدد أكبر من السفن وتخزين كميات أكبر من البضائع، ويعزز من قدرة الميناء التنافسية، ويمكن أن يساهم التعاون مع موانئ دولية وشركات لوجستية متخصصة في جلب الخبرات والاستثمارات، كما أن السعي للحصول على تمويل من مؤسسات كالبنك الدولي قد يدعم مشاريع تطوير البنية التحتية وتحديث المعدات، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الميناء وأدائه الاقتصادي والخدمي، بالإضافة إلى ما سبق، يمكن بلورة سياقٍ تصوُّري متعدد، لبناء سلام محلي يتعافى قُدمًا في الحديدة، وذلك من خلال ما يلي:

تفعيل دور البعثة الأممية:

رغم أن اتفاق ستوكهولم شكّل فرصة قانونية لإعادة ترتيب الوضع في الحديدة، إلا أن غياب الالتزام الجاد بتفعيل بنوده، خاصة في الجوانب الإدارية والاقتصادية، أضعف أثره على الأرض، مما يستدعي إعادة تفعيله بشكل شامل مع إعطاء دور أكبر للأمم المتحدة في إدارة الملف بما يتماشى مع تطلعات أبناء الحديدة وإقليم تهامة ككل لضمان تحقيق السلام المحلي.

ولتفعيل دور البعثة الأممية في الحديدة (UNMHA) يجب التأكيد على أهمية تطبيق كافة بنود اتفاق ستوكهولم، وليس فقط الجوانب العسكرية، بمعنى إعادة تفعيل وتحقيق أهداف الاتفاقية في الجوانب الإدارية (إدارة السلطة المحلية)، الأمنية (ضمان أمن المدنيين والمناطق)، والاقتصادية (إدارة الموانئ والموارد المالية)، وذلك لتحقيق توازن شامل في التنفيذ لضمان الاستقرار والتنمية في الحديدة ولتحقيق ذلك يتطلب من البعثة الأممية القيام بدورها بفاعلية من خلال:

1- الحث على تفعيل المساءلة وفقاً للبند السابع:

ضرورة تفعيل الآليات القانونية لمحاسبة أي انتهاكات لحقوق الإنسان أو خروقات للاتفاقية، استناداً إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح اتخاذ إجراءات عقابية دولية ضد من يعرقل السلام أو يرتكب انتهاكات، تفعيل المساءلة يعني تعزيز الرقابة الدولية على تنفيذ الاتفاقية وحماية المدنيين والعاملين في لجان المراقبة.

2-حث وتشجيع القوى السياسية والمبادرات المحلية في الحديدة:

من خلال إشراك جميع الأطراف المحلية والسياسية في الحديدة في عملية وضع وتنفيذ الرؤى الخاصة بالاتفاق، الهدف هو ضمان أن يتم تنفيذ جميع جوانب الاتفاقية (العسكرية، الإدارية، الأمنية، والاقتصادية) كوحدة واحدة، مع مشاركة فعالة من القوى المحلية لضمان تمثيل مصالحهم وتحقيق استقرار حقيقي في المحافظة.

3-تشكيل لجان مشتركة من الطرفين مدنية وأمنية تحت قيادة كادر من الأمم المتحدة:

تشكيل لجان مشتركة من ممثلي الطرفين، تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، هذه اللجان تكون مسؤولة عن تنفيذ البنود المختلفة للاتفاقية في شقيها الأمني والمدني، الهدف هو ضمان تنفيذ فعال وشفاف للاتفاقية بإشراف دولي محايد، مما يقلل من فرص التحايل أو الانتهاكات.

4-إزالة الألغام:

تعد عملية إزالة الألغام في محافظة الحديدة من أبرز التحديات التي تعيق جهود السلام والتنمية، وتتطلب هذه العملية برامج شاملة تشمل: التوعية المجتمعية بمخاطر الألغام، نزع الألغام ميدانياً باستخدام فرق متخصصة، إعادة تأهيل الضحايا نفسياً وجسدياً، إصلاح البنية التحتية المتضررة، وتنسيق الجهود بين الجهات المحلية والدولية لضمان التنفيذ الفعال والمراقبة المستمرة. وتقع مسؤولية قيادة هذه الجهود على بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (أونمها)، التي ينبغي أن تضطلع بدور أكثر فاعلية في الحد من معاناة المدنيين.

كما يمكن تعزيز الاستفادة من مشروع "مسام" السعودي لنزع الألغام، خاصة في المناطق الساحلية والزراعية مثل "حيس، الخوخة، بيت الفقيه، التحيتا، والدريهمي، الحالي" ويجب دعم البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام لتعزيز المهارات المحلية وضمان استدامة هذه الجهود، إلى جانب تفعيل الشراكة مع الأمم المتحدة التي حققت نجاحات سابقة في هذا المجال، لكنها تعثرت مؤخراً بسبب نقص التمويل.

الضمانات الأمنية والعسكرية:

لا يمكن لأي عملية سلام أن تنجح دون وجود منظومة متكاملة من الضمانات الأمنية والعسكرية، تعزز الثقة بين الأطراف وتمنع العودة إلى العنف، وفي هذا السياق، تقدم الورقة التوصيات التالية:

- رفع المظاهر المحفزة للعنف، إطلاق سراح الأسرى، وفتح الطرقات لتسهيل تدفق السلع والأفراد بين محافظة الحديدة والمحافظات المجاورة.
- إلغاء الأحكام الصادرة ضد المناوئين سياسياً، وتمكينهم من العودة وممارسة حياتهم دون خوف.
- إشراك المجتمع المحلي بالمحافظة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والفئات المجتمعية المختلفة، ركيزة أساسية في حفظ الأمن، وتحقيق العدالة، وتعزيز الرقابة الشعبية، بما يضمن أن تعمل المؤسسات لخدمة المواطنين لا لمصالح ضيقة وتطوير التعليم لتعزيز التسامح، تمكين المرأة والشباب، وتحسين الظروف الاقتصادية، مع سن قوانين تجرم التطرف.
- تفعيل المؤسسات القضائية لاستعادة الممتلكات المنهوبة لاسيما الأراضي والممتلكات الخاصة، وتوفير دعم للمتضررين، مع تحسين تدريب الأجهزة الأمنية على احترام حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.

ولضمان تحقيق هذه التوصيات وتحويلها إلى واقع ملموس، يجب توزيع المسؤوليات بوضوح كالتالي:

- الحكومة الشرعية: تفعيل الآليات القانونية، ومحاسبة الانتهاكات، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن.
- بعثة أونمها: الإشراف على تنفيذ اتفاق الحديدة، وتنسيق اللجان المشتركة، وضمان شمولية التمثيل.
- اللجان المشتركة المدنية والأمنية: تشكيلها من الطرفين الموقعين على الاتفاق، تحت إشراف الأمم المتحدة.
- البرنامج الوطني ومشروع مسام: قيادة عمليات نزع الألغام، بدعم من المنظمات الدولية والتنسيق مع السلطة المحلية.
- الجهات الأمنية والإقليمية: توفير التمويل والدعم اللوجستي والتقني.
- وزارات الدفاع والداخلية: تطوير الضمانات الأمنية ومراقبة تنفيذها، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة وممثلي الأطراف المحلية.

تعيش محافظة الحديدة واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في البلاد، حيث تداخلت آثار الحرب مع الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية لتنتج مستويات غير مسبقة من الفقر، والنزوح، والعنف، وانعدام الحماية للفئات الأضعف "النساء والأطفال" تحديداً، هم الأكثر تضرراً في سياق هش لا يوفر لهم الحد الأدنى من الأمان أو الخدمات الأساسية، لا سيما في المديرية الريفية أو الواقعة على خطوط التماس.

وأمام هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى سلسلة من التدخلات الإنسانية والاجتماعية المتكاملة، وفقاً للأولويات التالية:

• تعزيز التوعية المجتمعية ومواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

في ظل ازدياد حالات العنف الأسري والانتهاكات بحق النساء والأطفال في محافظة الحديدة، تبرز الحاجة لحملات توعية شاملة تستهدف المجتمعات المتضررة من النزاع، وتنفذ بالشراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وبمشاركة فاعلة من مكاتب الأوقاف والإعلام، وبدعم فني من منظمات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف - UNICEF) والمجلس الدنماركي للاجئين (DRC - Danish Refugee Council)، للمساهمة في تغيير السلوكيات المجتمعية وتعزيز الحماية.

• إنشاء مراكز متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي

يُعد غياب خدمات الرعاية النفسية من أبرز التحديات في محافظة الحديدة، لا سيما لدى النساء النازحات والأطفال المتأثرين بالحرب، ويستدعي هذا الواقع إنشاء مراكز مجتمعية متخصصة، بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وبالتنسيق مع المجالس المحلية، وتنفيذ منظمات دولية مثل منظمة إنقاذ الطفولة (Save the Children) واللجنة الدولية للإنقاذ (IRC - International Rescue Committee)، لتوفير الإرشاد النفسي والعلاج وخدمات الطوارئ ضمن بيئة آمنة وملائمة ثقافياً.

• التمكين الاقتصادي للنساء ودعم الأسر الأكثر ضعفاً

في مواجهة تصاعد معدلات الفقر في محافظة الحديدة، يجب أن تُطلق وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP - United Nations Development Programme)، برامج تمكين اقتصادي للنساء المعيلات، بالتعاون مع منظمات تنمية محلية ومكاتب التعليم الفني، وتشمل تلك البرامج التدريب المهني، ودعم المشاريع الصغيرة، وتحفيز الأنشطة المدرة للدخل التي تتناسب مع السياق المحلي.

• توفير تحويلات نقدية ومساعدات طارئة للأسر الأشد فقرًا

نظرًا لأن عددًا كبيرًا من الأسر في محافظة الحديدة يعيش دون أي دخل ثابت، يصبح من الضروري أن توسّع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي (WFP - World Food Programme) والصندوق الاجتماعي للتنمية، نطاق التحويلات النقدية، وربطها بخدمات التعليم والصحة والتغذية، لتأمين شبكة أمان إنساني مؤقت.

• دمج قضايا النوع الاجتماعي في العملية التعليمية

تحتاج وزارة التربية والتعليم، بدعم من قطاع التدريب والتأهيل ومنظمات تعليمية دولية مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ - Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC - Norwegian Refugee Council)، إلى تطوير المناهج الدراسية في مدارس محافظة الحديدة، وإعداد أدلة تدريبية للمعلمين تُمكنهم من التعامل مع حالات العنف، وترسيخ مفاهيم المساواة والكرامة في البيئة المدرسية.

• إشراك الرجال والشباب في التغيير المجتمعي

تعزيز ثقافة التسامح والمساواة يتطلب إشراك الذكور في محافظة الحديدة، خاصة فئة الشباب، من خلال برامج توعوية تنفذها منظمات المجتمع المدني بالشراكة مع وزارة الأوقاف والإرشاد، ووزارة الشباب والرياضة، ووسائل الإعلام المحلية، بهدف إعادة صياغة الخطاب المجتمعي حول أدوار النوع الاجتماعي.

• توفير مساحات آمنة للنساء والفتيات ومراكز صديقة للأطفال

في ظل هشاشة منظومة الحماية، يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتنسيق مع المجالس المحلية، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف - UNICEF) ومنظمات حماية الطفولة، إنشاء أماكن آمنة ومراكز متعددة الخدمات في محافظة الحديدة، تضمن الحماية النفسية والاجتماعية للفئات الأكثر عرضة للخطر، وتقديم الدعم التعليمي والتغذوي للأطفال.

• تعزيز تمثيل النساء في مواقع صنع القرار

لضمان شمولية السياسات المحلية في محافظة الحديدة، ينبغي أن تعمل وزارة الإدارة المحلية ووزارة حقوق الإنسان والمجالس المحلية، بالتعاون مع المنظمات النسوية، على تمكين النساء من المشاركة الفاعلة في المجالس والمبادرات المجتمعية، من خلال التدريب والتخصيص العادل للفرص القيادية.

• تحديث التشريعات الخاصة بحماية النساء والأطفال

ينبغي أن تضطلع وزارة العدل، ووزارة الشؤون القانونية، بمسؤولية مراجعة وتحديث القوانين ذات الصلة بحماية النساء والأطفال، مع دعم فني من المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR - Office of the High Commissioner for Human Rights)، لضمان تجريم الممارسات الضارة وسد الفجوات التشريعية في السياق القانوني لمحافظة الحديدة.

• تشكيل جماعات ضغط من أبناء المحافظة

تُعد منظمات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، ووسائل الإعلام المحلية، عناصر محورية في بناء تحالفات ضغط من داخل محافظة الحديدة، تُعنى بالدفاع عن حقوق النساء والأطفال، والتأثير على السياسات العامة، وتسريع اعتماد وتنفيذ التشريعات ذات الصلة.

الشاهد الحقيقي في النقاط والفقرات والايجاز السابق، ان التدابير الانسانية المجتمعية والاقتصادية في محافظة الحديدة تتطلب سرديّة خاصة لإمكانية تحقيقها من توفر مناخ اجتماعي حاضن لهذه الأفكار وبيئة سياسية مستقرة وإجماع للقوى وتقديم مصلحة المواطن والوطن لفترة ما بعد تحقيق السلام وتمكين الدولة القادرة على تحقيق ما ذكر سابقا في خطه تستوعب المراحل الزمنية والمكانية والتوافقية.

تُظهر التطورات التي أعقبت وقف إطلاق النار في محافظة الحديدة أن الوضع الأمني لا يزال هشاً، مما يُلقي بظلاله السلبية على المجتمع المحلي، ويُعيق جهود بناء السلام والتعافي من آثار الحرب، فالإفرازات الأمنية الناتجة عن التفاعلات اليومية، إلى جانب التحديات الهيكلية، تُشكّل عوامل مستمرة تُهدد الاستقرار.

ويبرز من بين أبرز هذه التحديات: استمرار إغلاق الطرق وتدمير بعضها، تدهور مصادر المياه الطبيعية والمستخرجة، إغلاق مناطق الرعي، تعطل مراكز إنتاج الطاقة، وتخریب المرافق الحكومية، بالإضافة إلى توقف الخدمات الأساسية مثل المراكز الصحية، والمدارس.

إن تحقيق السلام والاستقرار في الحديدة يتطلب مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية، ويُعد تحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية من خلال دعم مشاريع التنمية المستدامة، وإشراك مختلف فئات المجتمع، خاصة في القطاعات الحيوية، خطوة أساسية نحو تعافي السلام المحلي.

وتفعيل دور بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA) بشكل أكثر فاعلية، كما أُشير سابقاً، فإن الالتزام الجاد بتنفيذ اتفاق ستوكهولم لا يزال يمثل مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في الحديدة، يمكن أن يُشكّل قاعدة صلبة لاستقرار طويل الأمد يخدم الحديدة واليمن عمومًا.

في المقابل، فإن استمرار حالة "اللاحرب واللاسلم" أو العودة إلى المواجهات المسلحة، يُعدّان من أبرز التهديدات التي تُقوّض فرص السلام المحلي والتعافي الوطني، لذا فإن إغلاق جميع المسارات المؤدية إلى استئناف الحرب يُعد ضرورة ملحة، وحدها الجهود المتكاملة والمتضافرة قادرة على تجنيب المحافظة دوامة العنف، وبناء مستقبل أكثر أمناً واستقراراً لأبنائها.